

تحقيق

امتدت السنة الذهب إلى حقول القمح في البقاع، فالتهمت الحرائق مواسم كاملة من السنابل قبل أسابيع قليلة من حصادها، فيما تبقى عمليات الإطفاء محصورة بالأساليب البدائية التي لم تنقذ المزارعين من خسائرهم

«على رأسنا البيئة»... ماذا عن القمح الذي يحترق؟

اشتعال الحقول، متسائلاً عن السبب الذي يحول دون أن يسير الدفاع المدني دوريات على مقربة من الأراضي المزروعة قمحاً أو شعيراً في المنطقة الممتدة من بلدة إيعات شمالاً وحتى قرى البقاع الغربي جنوباً خلال هذه الفترة تشهد عام، وخصوصاً أن هذه الفترة تشهد دائماً حرائق كبيرة، مستغرباً سبب عدم استخدام المروحيات الخاصة بإطفاء الحرائق، للسيطرة على النيران التي تلتهم أرزاق المزارعين قائلًا: «على رأسنا البيئة، لكن هل عمليات الإطفاء تشمل فقط أشجار السرو؟ إذ يوجد أيضاً رزق آلاف المواطنين الذي يعيشون على الزراعة».

بدوره رأى المزارع سليمان زعيتر الذي خسر ما يقارب سبعين دونماً من القمح بسبب الحرائق في سهل بلدة حوش بردى، أن الدولة بعدم اهتمامها بالمزارعين وإهمالها الخسائر التي لحقت بهم، تظهر كأنها قد تخلت عنهم «وكاننا مش من هالبلد»، مستغرباً التصريحات التي تشير إلى أن الدول لا تعوض المزارعين عن الخسائر، فأوضح أن كل بلدان العالم تسارع إلى مساعدة مواطنيها عندما يصابون بكارثات طبيعية، مؤكداً أن مزارعي القمح في البقاع أصيبوا هذا العام بخسائر كبيرة سواء من المرض الذي أصاب مزروعاتهم أو من الحرائق. وأمل زعيتر أن تسارع الدولة بعد تأليف الحكومة الإيعاز إلى الجهات المعنية بالتعويض على المزارعين، ولا سيما أن موسم القمح هو مورد رزق لآلاف العائلات الفقيرة.

ويحاول مزارعو القمح في البقاع الذين لم يحصدوا موسمهم بعد المسارعة إلى توفير «حصادة» كبيرة أو «شمالة» (آلة صغيرة تحصد القمح وتجمعه وتربطه حزاماً) أو حتى العودة إلى أيام «المنجل»، وذلك بغية المسارعة إلى حصاد موسم القمح، بغية الهروب من الحرائق التي أتت على محاصيل زملائهم، فسارع المزارع علي شداد بواسطة «شمالة» صغيرة إلى حصد قطعة الأرض التي زرعتها «قمح تنور»، رأى أنه استعجل في حصاد موسمها انطلاقاً من مقولة «ما تمت ما شفت مين مات؟»، وأنه كان ينتظر حتى منتصف تموز لحصاد موسمها، لكنه فضل عدم المغامرة، وارتأى الإسراع في الحصاد وجمع الموسم ولو كانت سنبلة القمح لا تزال طرية.



يحصون محصول القمح قبل أن تدهمه الحرائق (الأخبار)

في الكشف عن الأضرار والخسائر التي لحقت بالمزارعين في المنطقة، وخاصة أن الديون تراكمت منذ بدء الموسم، سواء لناحية المحروقات والأدوية والأسمدة وحتى اليد العاملة، وهي أكلاف لا يمكن المزارع أن يتحملها بمفرده بعدما أصيب بهذه الكارثة، مشيراً إلى أنه لا بد للدولة والجهات المعنية من أن تعوض على المزارعين المتكويين، لافتاً إلى أن المزارعين مستعدون لانتظار تأليف الحكومة الجديدة، إلا أن التجارب السابقة لا تشير إلى أن الحكومات تولي أي أهمية للقطاع الزراعي في لبنان، أملاً أن تتغير النظرة السلبية إلى القطاع الزراعي الذي يضم آلاف العائلات اللبنانية.

من جهة ثانية انتقد ناصر فرق الدفاع المدني للتأخر في تلبية نداء استغاثتهم، حيث لم يصلوا إلا بعدما أتت النيران على الرزق كله، بعد 40 دقيقة من بدء

الرياح وعدم تلبية فرق الدفاع المدني لنداء الاستغاثة بالسرعة اللازمة. ويقول مالك هذه الأرض جمال ناصر لـ«الأخبار» إن من اللافت أنه حتى اليوم لم يتلق أي من المزارعين الذين احترق محصولهم اتصالاً أو إشارة، سواء من الجيش أو الهيئة العليا للإغاثة قد تعطيهم الأمل بتعويض خسائرهم، مستغرباً التأخير

في المرات السابقة، لكنها لم تتوصل إلى قرار التعويض عن حرائق الأجرار والمزروعات، موضحاً أن الهيئة لا يمكنها أن تتحرك ما لم توعز إليها الحكومة، ولا يمكنها التعويض إن لم تتوافق لها الاعتمادات اللازمة لذلك. وعن الجهة التي يمكن أن تعوض على المزارعين المتضررين من الحرائق في البقاع، رأى رعد أن من الممكن أن تعوض وزارة الاقتصاد، لأنها هي المسؤولة عن دعم بعض الزراعات. ورأى رعد أن التعويض على مزارعي القمح رهن تأليف الحكومة في الأيام المقبلة، بحيث يعود إليها قرار الموافقة على دفع التعويضات أو عدم دفعها.

فقد شب حريق ضخم في قطعة أرض في سهل بلدة حوش - تل صفيحة، مزروعة بالقمح وتبلغ مساحتها 300 دونم، حيث أتت النيران عليها بالكامل بسبب سرعة

الرياح وعدم تلبية فرق الدفاع المدني لنداء الاستغاثة بالسرعة اللازمة. ويقول مالك هذه الأرض جمال ناصر لـ«الأخبار» إن من اللافت أنه حتى اليوم لم يتلق أي من المزارعين الذين احترق محصولهم اتصالاً أو إشارة، سواء من الجيش أو الهيئة العليا للإغاثة قد تعطيهم الأمل بتعويض خسائرهم، مستغرباً التأخير

في المرات السابقة، لكنها لم تتوصل إلى قرار التعويض عن حرائق الأجرار والمزروعات، موضحاً أن الهيئة لا يمكنها أن تتحرك ما لم توعز إليها الحكومة، ولا يمكنها التعويض إن لم تتوافق لها الاعتمادات اللازمة لذلك. وعن الجهة التي يمكن أن تعوض على المزارعين المتضررين من الحرائق في البقاع، رأى رعد أن من الممكن أن تعوض وزارة الاقتصاد، لأنها هي المسؤولة عن دعم بعض الزراعات. ورأى رعد أن التعويض على مزارعي القمح رهن تأليف الحكومة في الأيام المقبلة، بحيث يعود إليها قرار الموافقة على دفع التعويضات أو عدم دفعها.



يحيى رعد:

التعويضات ليست من مهمات الهيئة



البقاع - راحم حمية

القمح يحترق في البقاع، أما المزارعون فيحصون خسائرهم الضخمة التي تتراكم عليهم منذ بداية العام، من مرض «اليباس البكييري»، مروراً بالأمطار الغزيرة التي سممت مواسمهم، إلى ارتفاع كلفة الإنتاج وحصولهم على أسمدة فاسدة، وكل ذلك في ظل صمت مطبق من الجهات الرسمية الموكل إليها الاهتمام بالقطاع الزراعي، التي تبدأ من رأس الهرم الحكومي وصولاً إلى وزارة الزراعة، فلا الحرائق استدعت تصريحات تعد بالتعويض، ولا الذهب المشتعل في السنابل استدعى مروحيات الإطفاء الجديدة!

فخلال الأسابيع الماضية اجتاحت حقول القمح حرائق ضخمة، قضت على مواسم كاملة من القمح قبيل أسابيع من بدء الحصاد... وامتدت حرائق متعددة من سهول حوش النبي حتى حوش تل صفيحة، لتأتي النيران على مئات الدونمات من القمح والشعير. وفيما سارع مزارعو القمح لحصاد مواسمهم قبل أن تلتهمها النيران بوسائل بدائية، يعيش عدد كبير من المزارعين المتضررين في أمل التعويض عن الخسائر الكبيرة التي لحقت بهم نتيجة احتراق مئات الدونمات من القمح على مدى الأيام القليلة الماضية... وإن كانت الهيئة العليا للإغاثة قد أعلنت عبر رئيسها أنها غير مسؤولة عن دفع التعويضات، لفتت إلى أن قرار التعويض يعود إلى الحكومة المقبلة التي لم تتألف بعد.

فقد أتت النيران على ما يزيد على 120 دونم قمح و50 دونماً من الشعير في سهل مجدلون، واحترق ما يقارب 200 دونم من القمح أيضاً في سهل حوش بردى، وحوش النبي - عين عطاس... وفيما تغيب المبادرات الرسمية للتعويض عن المزارعين، وخصوصاً أنه إلى اليوم لم تؤلف حكومة لاتخاذ قرارات تنفيذية في هذا المجال، يؤكد رئيس الهيئة العليا للإغاثة يحيى رعد في اتصال مع «الأخبار» أن الهيئة غير مسؤولة عن الحرائق التي حصلت لمزارعي القمح في البقاع، وأن التعويضات ليست من شأن الهيئة، وما يثبت ذلك عدم التعويض على أي من الحرائق التي حصلت في لبنان، سواء كانت أحراراً أو مزروعات. ولفت إلى اجتماعات عقدت في الهيئة

باختصار

الامتحان «الفرانشايز» شارل عريبي، وأوضح أن أربعة مشاريع جديدة قيد الإنشاء، على مساحة عشرات آلاف الأمتار للإيجار، وهذه المشاريع هي: «أغورا» في منطقة الشفروليه، «لو مول» في منطقة ضبية، «دفو تايم» في ضبية أيضاً، وأخيراً أسواق بيروت التي ستنجز خلال شهرين، لافتاً إلى أن هذه المساحة أصبحت كلفة التشغيل فيها عالية جداً.

تحية إلى القيادات السياسية الراضية لسياسة الخصخصة المطلقة

وجّهها المجلس التنفيذي لاتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، ولفت في بيان له القيادات السياسية ورئيس الحكومة المكلف إلى ضرورة الانتباه إلى الأعلام في السياسات التي وضعتها الحكومات السابقة، وخصوصاً تلك التي أدت إلى تجويع الناس وإفقارهم وفقدان فرص العمل. ونبّه إلى خطورة التمييز بين المواطنين والمناطق، وخصوصاً في ما يتعلق بكلفة المعيشة، عبر تحميل البعض أكلافاً معيشية إضافية باشتراكات الكهرباء والماء وغيرها من الأمور الضرورية التي تميز الحكومة فيها بين المواطنين والمناطق.

(الأخبار، وطنية)

65 ورقة عمل و6 ورش عمل متوازية.

تنسيق الجهود لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية

موضوع كان مدار بحث بين رئيس الاتحاد العمالي العام غسان غصن (الصورة)، ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لدول الاتحاد الأوروبي ماريو سيبي، وذلك في اجتماع عقد على هامش الاجتماع الثالث للاتحاد العالمي للنقابات بشأن تنمية الاتحادات

في المنطقة العربية ودول الشرق الأوسط المنعقد في «بروكسل»، وتطرّق الطرفان إلى آلية التعاون الوثيق من أجل توحيد الجهود للحد من الانعكاسات السلبية على العمال وعلى اقتصادات البلدان العربية. واتفق على الاستمرار بتبادل المعلومات والخبرات الضرورية في هذا المجال.

4 «مولات» جديدة في ضبية والشفروليه وبيروت

هذا ما كشف عنه رئيس الجمعية اللبنانية لتراخيص



سرف مستحقات رؤساء أقلام الانتخابات

مطلب اللجنة المتابعة في وزارة الاتصالات، رفعته في كتاب إلى وزير الداخلية والبلديات زياد بارود، أشارت فيه إلى «شائبة حصلت، وهي عدم تقاضي الموظفين من رؤساء أقلام وكتبة أتعابهم القانونية خلال الانتخابات النيابية، والتي لا تزال عالقة في مكان ما، من وزارة الداخلية إلى وزارة المال». وناشدت اللجنة الوزير بارود «التدخل وصرف هذه المستحقات لأصحابها».

سليمس اللبنانيون تغييراً إيجابياً في موضوع حماية المستهلك

هذا ما وعد به وزير الاقتصاد والتجارة محمد الصفدي (الصورة). أما السبب فهو أن وزارة الاقتصاد والتجارة بدأت بتدريب فريق جديد من مساعدي المراقبين التابعين لمديرية حماية المستهلك، الذين اختبروا ممتّن نجحوا في مبادأة أجزائها مجلس الخدمة

المدنية، بناءً على قرار مجلس الوزراء. ويتألف الفريق الجديد من 73 شاباً وشابة من الجامعيين

